

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٤٣**

الخميس، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيدة مورموكايتي	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغرال
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

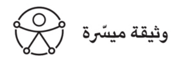
التقرير السادس للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/298)

التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤) (S/2015/305)

151408492 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير السادس للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/298)

التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤) (S/2015/305)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/298، التي تتضمن التقرير السادس للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وإلى الوثيقة S/2015/305، التي تتضمن التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): منذ أن وصلتُ إلى بغداد في نهاية آذار/مارس، سعيتُ إلى الاجتماع بالقادة السياسيين وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين على أوسع نطاق ممكن لكي أستمع إلى آرائهم فيما يتعلق بكيف يمكن أن يتغلب العراق ومختلف مكوناته على التحديات والتهديدات التي يواجهها البلد، فضلا عن اتباع مسار ثابت نحو الوحدة والتعاون وتحقيق المصالحة والاستقرار والتنمية. وفي حين لا تزال توجد اختلافات كبيرة في الآراء والنهج، فإن هناك توافقا عاما في الآراء على أن مكافحة العدو المشترك للعراق – ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام – فلا مناص من الوحدة والتعاون بين جميع مكونات المجتمع العراقي، وأن المضي قدما يكمن في التعجيل بتنفيذ البرنامج الوزاري الحكومي، فضلا عن الاتفاق السياسي الوطني بغية الشروع في عملية المصالحة الوطنية.

وما تزال قوات الأمن العراقية تحرز تقدما – جنبا إلى جنب مع البشمركة وقوات التعبئة الشعبية الوطنية ومتطوعي القبائل السنية، وبدعم من التحالف الدولي والبلدان في المنطقة – وتواصل معا تحرير الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش وأشيد بشجاعة أفراد تلك القوات والتزامهم. فهُم مخلِّصو العراق. غير أن تنظيم داعش ما زال أبعد ما يكون عن الهزيمة، في حين لا تزال المكاسب التي حققتها الحكومة هشة في بعض الأحيان. فليس بالضرورة أن يعني تحرير إحدى المدن أو الأقاليم القدرة نفسها على الاحتفاظ بها والسيطرة عليها.

فلا تزال مناطق شاسعة من العراق وملايين العراقيين تحت سيطرة ونفوذ تنظيم داعش الذي لم يكفَّ بعد عن ارتكاب الجرائم البشعة وانتهاكات حقوق الإنسان بحق الشعب العراقي، ولا سيما النساء والأطفال والأقليات. وأضاف تنظيم داعش مؤخرا إلى سلسلة جرائمه التدمير الهمجي للتراث الثقافي والتاريخي للعراق، في مسعى آخر منه لتدمير هويته الوطنية. واهتزت الكثير من المناطق غير الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش، بما في ذلك بغداد، من جراء العنف والأعمال الإرهابية

والتناحر الطائفي. ومن المثير للأسف على وجه الخصوص، استمرار ممارسات العنف ضد الأشخاص المشردين داخليا، واستهدافهم وتجريمهم على نحو متزايد.

من المهم تمكين المقاتلين المحليين والسلطات المحلية على النحو الصحيح من الاضطلاع بنصيبهم من المسؤولية للتحرر من تنظيم داعش والسيطرة على مناطقهم وإدارتها. ومن الضروري التعجيل بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تقديم ما يلزم من الدعم المالي والمادي لرجال العشائر والسلطات المحلية. كل ذلك، وخاصة الإمدادات والمساعدة العسكرية، يجب أن ينسق ويتم إقرارها من قبل السلطات المعنية في الدولة. وفي هذا الصدد، أرحب بإنشاء لجنة حكومية للإشراف على تنفيذ الدعم. كما نرحب بتصميم حكومة العراق على ممارسة رقابة صارمة على جميع العناصر المشاركة في عمليات التحرير في جميع أنحاء العراق ومساءلة أولئك الذين ارتكبوا الجرائم، لأن بعض العناصر الانتهازية والإجرامية تواصل بالفعل ارتكاب الفظائع، والقتل الانتقامي، والنهب، ومصادرة ممتلكات السكان المحليين وتدميرها وإرجاع المشردين داخلياً. وأحيي كلاً من رئيس الوزراء العبادي وسماحة آية الله العظمى السيستاني، اللذين اتخذا موقفاً حازماً ضد هذه الانتهاكات.

و غالبية اجتماعاتي مع ممثلي العراق السياسيين، سمعت رسالة واحدة – الحل العسكري وحده لن يكون كافياً للتغلب على داعش. وإذا كان لأي مكاسب عسكرية أن تكون مستدامة، فيجب على حكومة العراق أيضاً استعادة ثقة المجتمعات المحلية الساخطة حتى تتولى حصة من إدارة الشؤون الخاصة بها وتثق في قدرة الدولة على ضمان حمايتها من العنف، وتحقيق العدالة وتهيئة الظروف من أجل مشاركتها العادلة في المجتمع. وما لم يستنتج أغلبية الأشخاص المشردين داخلياً أن ظروف العودة الآمنة والمستدامة للمدنيين قد تهيّأت، فإن عمليات العودة هذه لن تحدث. وربما يكون من بين العواقب استمرار التغيرات الديمغرافية غير الطوعية، بما في ذلك في المناطق المتنازع عليها بين بغداد وإربيل.

وعلى سبيل الأولوية، ينبغي للحكومة أن تواصل على وجه السرعة اتخاذ التدابير الرامية إلى استعادة المسؤولية عن الأمن وسيادة القانون في المناطق المحررة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومة، بالتنسيق مع السلطات المحلية، استعادة الخدمات العامة وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية في أقرب وقت ممكن لتيسير عودة المشردين. ومما يبعث على القلق، مع ذلك، أن رئيس الوزراء العبادي قد أكد لي الصعوبات الكبيرة التي تواجهها حكومته في الاستجابة للاحتياجات العاجلة لتحقيق الاستقرار، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة. فالحكومة تواجه قيوداً شديدة من حيث الأموال والمواد اللازمة لتحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل. والمناطق المحررة في مسيس الحاجة إلى التطهير من المتفجرات من مخلفات الحرب. وآمل بشكل خاص في أن أرى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تعود لتعمل بقوة في العراق، ولايمكن أن يحدث هذا بدون دعم الجهات المانحة. إن سحب موارد من مناطق أخرى من البلد لتلبية هذه الاحتياجات في تحقيق الاستقرار من شأنه أن يضع ضغوطاً إضافية بالفعل على المناطق المتضررة بشدّة من تدفقات المشردين داخلياً وما بعدها.

وأحث بقوة أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره على دعم جهود الحكومة العراقية لتوفير التمويل للعدد الهائل من الاحتياجات. وعلى الرغم من أن العراق بلد متوسط الدخل، فهو غير قادر مؤقتاً بمفرده على التصدي لتحديات الأزمة الأمنية والإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل. ولكن للأسف، مهما كانت الحاجة ملحة إلى الدعم المستمر والواسع النطاق للعراق، فقد كانت استجابة المجتمع الدولي ناقصة بشكل فادح، كما لو كان وجود الأزمات القديمة والجديدة كافياً لتبرير خفوت الانتباه إلى محنة العراق

وشعبه. ولكن الافتقار إلى الدعم يمكن في نهاية المطاف أن يعوق الفرص المتوفرة لجعل العراق ينجح في مكافحته للإرهاب، وجعله قدوة للأجزاء الأخرى من المنطقة وخارجها، بعكس بعض الاتجاهات السائدة في أماكن أخرى. ومن دون هذا الدعم، قد تختفي هذه الفرصة الهشة.

إن العمليات السياسية وجهود المصالحة الوطنية من الأمور الأساسية للتغلب على التحديات الأساسية التي تواجه العراق ووحدته، وفي إيجاد حلول مستدامة من أجل التعايش السلمي والتعاون والتنمية للمكونات المتنوعة للعراق. وعلى هذا النحو، تدعو الحاجة إلى جهود أكثر فعالية وإنتاجية من جانب الحكومة والقوى السياسية لاعتماد التشريعات ذات الأولوية التي ستساعد جهود المصالحة الوطنية. وهناك مشروع لقانون عفو عام لدى رئيس الوزراء. والبرلمان بصدد وضع الصيغة النهائية لتشريعات استعادة التمثيل المتوازن في مؤسسات العراق. وقانون الحرس الوطني قيد المناقشة. وأحث قادة العراق السياسيين على العمل معاً للتوصل إلى توافق في الآراء، في حين أن الحكومة والبرلمان في العراق في حاجة لاتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بإقرار هذه القوانين وسنها. ولذلك أرحب بتمديد دورة البرلمان.

ويجب أن تقترن هذه الجهود من أجل الحوار السياسي بالجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة على مستوى المجتمع المحلي. ويجب على الزعماء الدينيين والمثقفين والمجتمع المحلي وزعماء القبائل والقادة السياسيين على حد سواء النهوض بمبادئ اللاعنف، والتسامح الديني، والشمول والمسامحة، فضلاً عن المساءلة عن الجرائم المرتكبة. وقد ترددت جميع هذه الرسائل في اجتماعاتي مع قادة إقليم كردستان العراق. وما إن يتم تنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المشترك المتعلق بصادرات الطاقة وتقاسم الإيرادات، حتى يتم ترسيخ وتعزيز العلاقات بين الجانبين. وقد كانت زيارة رئيس الوزراء العبادي إلى إربيل في ٦ نيسان/أبريل تعبيراً واضحاً عن هذه النوايا الحسنة للتعاون. وأنا أحث كلا الجانبين على مواصلة العمل معاً من أجل حل المسائل المعلقة وبهدف سن تشريع يكون لازماً لضمان الإدارة المستدامة والتوزيع العادل لموارد العراق الطبيعية. ويجب ألا ننسى أن إقليم كردستان العراق يحتاج أيضاً إلى الدعم الدولي. وهو حالياً يسهم بطريقة كبيرة في القتال ضد داعش ويستضيف ما يزيد على مليون من المشردين داخلياً ضمن سكانه المقدر تعدادهم بأكثر من ٥ ملايين شخص.

إن تصميم رئيس الوزراء العبادي على تعزيز علاقات العراق الإقليمية مع شركائه الإقليميين في تعبئة دعمهم للعراق وفي تعزيز اتباع نهج إقليمي مشترك للتهديدات الإقليمية والعالمية التي يمثلها تنظيم داعش قد لاقى صدى إيجابياً من جانب جيران العراق. وخلال الزيارة التي قمت بها مؤخراً إلى الكويت والأردن، سمعت رسالة واضحة بأن العراق الموحّد الذي ينعم بالسلام والاستقرار يجعل المنطقة مستقرة ومزدهرة – وهي رسالة دعم لحكومة العراق وتعبير عن الاستعداد للتنسيق الوثيق معها في جميع المجالات.

ولا تزال الحالة الأمنية غير المستقرة والتي لا يمكن التنبؤ بها تتسبب بخسارة فادحة للرجال والنساء والأطفال من جميع طوائف العراق. وفي الفترة من حزيران/يونيه من العام الماضي حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥، أبلغ عن إصابات بين المدنيين تزيد على ٠٠٠ ٤٤، بما في ذلك ما لا يقل عن مقتل ٢١٩ ١٥ وجرح ٤٩٣ ٢٩. وقد تأثرت أيضاً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عندما اختطف مسلحون مجهولو الهوية في ٢٦ نيسان/أبريل موظفاً وطنياً من البعثة في بعقوبة، في محافظة ديالى. وتشعر الأمم المتحدة بقلق متزايد إزاء عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، وتحث بقوة السلطات العراقية المعنية على ضمان الإفراج عنه سريعاً.

إن العواقب الإنسانية المترتبة عن النزاع مهولة. وستتكلم وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس، بشأن هذه المسألة، وإنني أؤيد تماماً تحليلها ومناشدتها، مع الإشادة بعمل دوائر العمل الإنساني.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى التقرير السادس للأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/298)، بشأن مسألة المفقودين من الأشخاص والممتلكات من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة. فقد قمت في ٢٦ نيسان/أبريل بزيارة الكويت في أول زيارة إقليمية لي، وكان علي أن أستنتج أننا نخاطر بأن الأجيال المقبلة ستستمر في تحمل هذا العبء ما لم يحرز التقدم بعد العديد من السنوات التي مرّت دون تحقيق نتائج ملموسة، لا سيما بشأن الأشخاص المفقودين. والسلطات العراقية المختصة مدعوة إلى التعجيل باتخاذ الخطوات العملية التي من شأنها النهوض بعبء هذه الحالات. وستواصل البعثة تقديم المساعدة.

فيما يتعلق بمسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، فقد وجدت العراق وسلمت بعض الأشياء مثل الكتب والقطع الأثرية التي تعود للكويت، وهي خطوة محل تقدير عميق. ومع ذلك، لا تزال مسألة المحفوظات أمرا يصعب فهمه. ومرة أخرى، لا بد من ترجمة التزام الحكومة إلى أفعال على نحو عاجل.

وخلاصة القول، فإن انطباعاتي الأولى بعد عدة أسابيع فقط في العراق هي متباينة، ولكن بمنظور إيجابي. فالتعقيدات والمضاعفاتكثيرة جدا، وكذلك القيود والمخاطر. وبصرف النظر عن الرؤية الواضحة من جانب الحكومة والعزيمة السياسية لرئيس الوزراء، فلا يزال التقدم بطيئا. إن محنة العراق وشعبه قد طغت عليها بإجحاف وبصورة لا مبرر لها التطوراتُ الأخرى في المنطقة، في الوقت الذي تدعو فيه الحاجة إلى المزيد من الدعم لمواجهة تلك المجموعة الإرهابية، الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتقليل من شأنها، والعمل على وحدة العراق على أساس الموازنة بين حقوق مكوناته ومصالحها. ولكن لا تزال الفرص متاحة كذلك. وثمة حاجة إلى استمرار الدعم السياسي والمالي والمادي الكافي في الأجل الطويل للعراق وحكومته وشعبه من قبل المجتمع الدولي، وبخاصة من جانب بلدان المنطقة، وذلك لتحويل تلك الفرص إلى واقع لصالح العراق والمنطقة وخارجها.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بالتقرير السياسي (S/2015/298) الذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش، إلى جانب التقرير الأكثر تحديدا (S/2015/305) عن الحالة الإنسانية في العراق.

وقد ارتفع عدد العراقيين الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، منذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى مجلس الأمن، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7314)، إلى أكثر من ٨,٢ ملايين شخص، أي بزيادة قدرها ٣ ملايين شخص في ٥ أشهر. ويشمل ذلك الـ ٢,٨ مليون شخص الذين شردوا داخليا منذ بداية النزاع في محافظة الأنبار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويشكل الأطفال نحو نصف المشردين داخليا. وقد تضررت جميع المحافظات الثماني عشرة في العراق. ولا يزال العراق يستضيف نحو ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين السوريين. وما زال النزاع والهجمات الموجهة ضد المدنيين والترهيب – في كثير من الأحيان على أسس عرقية وطائفية – يعصف بالبلد. ولا تزال حالات التشرد الجديدة مستمرة بلا هوادة مع تشريد ما يقدر ب ١٢٠ ٠٠٠ شخص من الرمادي في الشهر الماضي، وهو مثال صارخ على الحالة الهشة في العراق.

وكلما ازداد حجم الأزمة العراقية ومدها، ازداد إلحاحها. ولم يعد بوسع الأسر إعالة نفسها. لقد استترفت موارد المجتمعات المضيفة. وأثقل كاهل الخدمات والهياكل الأساسية بأكثر من طاقتها. وازداد الفقر والبطالة، وارتفعت تكاليف المعيشة. وتجد الأسر المشردة حديثا صعوبة متزايدة في العثور على مناطق آمنة في البلد حيث يمكن أن يستضيفهم الناس عندما يكونون بحاجة إلى ذلك.

وأنا قلق جدا أيضا إزاء رفاه الملايين من العراقيين الذين يعيشون في مناطق خارج نطاق سيطرة الحكومة، بما في ذلك تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). سيصادف الشهر المقبل مرور عام واحد منذ الهجوم على الموصل وانتشار داعش في البلد. وتشير التقارير إلى تدهور الأوضاع في هذه المناطق، بما في ذلك تقلص إمكانية الحصول على المياه النظيفة، والرعاية الطبية والأغذية. ومعظم هذه المناطق، ومع ذلك، لا تزال إلى حد كبير بعيدة عن متناول المنظمات الإنسانية. ويزداد عزل الناس أكثر فأكثر عن بقية البلد، مع تقارير تفيد بأن العديدين لا يسمح لهم الآن بمغادرة تلك بحرية أو بالتواصل مع الناس في الخارج.

لقد أبلغت المجلس في مناسبات عدة عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ما زالت مستمرة في حالات التراع. والعراق ليست استثناء. إذ لا تزال النساء والفتيات يعانين من أعمال العنف الجنسي، والإيذاء البدني، والاسترقاق. والكثير من النساء والأطفال الذي تم اختطافهم بالعراق في العام الماضي ويقدر عددهم بـ ٥٠٠ ١ شخص لا يزالون في قبضة التنظيم. والعدد القليل من النساء والفتيات اللاتي تمكن من الهروب في الأشهر القليلة الماضية يروين قصصا مروعة عن الاغتصاب المنظم، والإيذاء البدني، والزواج القسري والاتجار بالبشر. ورحبت المجتمعات المحلية بعودة تلك النساء والفتيات، غير أهن يواجهن صعوبة في مواجهة حجم المعاناة التي تحملتها أمهاقن وأخواقن وبناقن.

ويتعرض جيل كامل من الأطفال العراقيين للخطر بفعل التراع. فقد تم تجنيدهم قسرا في الجماعات المسلحة، واستخدامهم كمفجرين انتحاريين وتعريضهم لمستويات عالية من العنف ستؤثر عليهم طوال بقية حياقم.

ويساورني القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن أطراف أخرى في التراع تنتهك القانون الدولي. إن القيود التي تفرضها القوات الأمنية والجماعات المسلحة على حرية حركة المدنيين تزداد سوءا، مما يحد من قدرة المدنيين على الفرار من التراع والدخول إلى مناطق أكثر أمانا أو العودة إلى الديار بعد استعادة المناطق استعادقا. وفي نيسان/أبريل، قامت السلطات الأمنية أو المدنية في سبع محافظات بتقييد دخول الأشخاص المشردين داخليا الفارين من التراع في الرمادي. وتؤجج هذه الأعمال التوترات بين المجتمعات المحلية وتعمق الصدوع مما يجعلها تتطلب جهود وساطة كبيرة عبر الزمن للتغلب عليها.

كما كان للأزمة في العراق تأثير كبير على توفر الخدمات الأساسية والغذاء والمأوى. فما يقرب من ٧ ملايين شخص – أو ٢٠ في المائة من السكان، غير قادرين على الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والمياه وخدمات الصرف الصحي بسبب التراع. ويقدر بأن نصفهم على الأقل من النساء، و ١٨ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة وعشرات المستشفيات والصيدليات لحقت بها أضرار أو مغلقة. وقد لحقت أضرار بمستشفى الفلوجة العام أكثر من ٣٠ مرة. وخدمات الأمهات والأطفال حديثي الولادة غير موجودة تقريبا في أشد المناطق تضررا. والاحتياجات من المياه والمرافق الصحية ماسة جدا في المواقع خارج المخيمات، حيث يعيش أكثر من ٩٠ في المائة من المشردين داخليا. وأحد مصادر القلق البالغ وجود خطرُ الإصابة بالمرض بسبب سوء المرافق الصحية ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية، ولا سيما الكوليرا والحصبة المتوطنة .

وازدادت نسبة انعدام الأمن الغذائي بمقدار ٦٠ في المائة خلال ستة أشهر؛ والآن يحتاج ٤,٤ مليون شخص إلى لمساعدة الغذائية. ويعمل النظام الحكومي العام لتوزيع الأغذية، ولكن تتفاوت معدلات التغطية. إن انخفاض الزراعة ومحدودية الوصول إلى المناطق الزراعية التي لا تزال تحت سيطرة تنظيم داعش يعني أن آفاق المحاصيل في المستقبل قاتمة.

ويحتاج أكثر من مليون من العراقيين المشردين إلى مأوى، لا سيما في المناطق الوسطى والجنوبية من البلد، حيث يمكث أكثر من ٢٨ في المائة من جميع الأشخاص المشردين داخليا في المؤسسات العامة، بما في ذلك المدارس والمساجد والمباني غير الآمنة.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها زيادة تكثيف العمليات لتلبية الاحتياجات. وتم تزويد ما يقرب من مليون مشرد بمواد غير غذائية مثل الأغطية والأغطية البلاستيكية والصفائح لنقل السوائل. وتلقى نحو ٣٦٨ ٠٠٠ شخص مساعدة تتعلق بالمأوى، بما في ذلك من خلال الـ ٣٠ مخيما التي بنتها حكومة والأمم المتحدة وشركاء آخرون منذ تموز/يوليه ٢٠١٤. وهناك ١٣ مخيما آخر قيد الإنشاء.

واحتفلت العراق في ٧ نيسان/أبريل بمرور عام واحد على خلوها من شلل الأطفال. وتواصل الأمم المتحدة دعم وزارة الصحة العراقية في الحفاظ على مركز خلو البلد من شلل الأطفال من خلال حملات التطعيم المنتظمة التي تستهدف أكثر من ٥ ملايين طفل دون سن الخامسة. وتدعم الأمم المتحدة ٣ ملايين شخص من خلال توفير العقاقير الأساسية والمعدات الطبية.

وعلى الرغم من ذلك الدعم، نواجه تحديات هائلة في تقديم المساعدة في العراق. ولا تزال إمكانية الوصول تشكل تحديا رئيسيا. ففي ٢٨ نيسان/أبريل، أرسلت الحكومة العراقية طلبا إلى الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية العاجلة كي يتم إرسالها إلى قضاء حديثة، في محافظة الأنبار، التي عزلتها قوات داعش. والناس يعانون من نقص الأغذية والماء والأدوية. وبسبب انعدام الأمن، لم تتمكن إحدى القوافل التابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى ٢٦ ٤٠٠ شخص محاصر في المنطقة.

ونحن نعمل على توسيع نطاق إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، ولدينا في الميدان الآن فريق خبراء في إمكانية الوصول والتفاوض. ونأمل بمساعدة من الدول الأعضاء الرئيسية والجهات الفاعلة الأخرى داخل العراق وخارجه، أن نزيد من إمكانية الوصول إلى تلك المناطق.

وتنشأ تحديات أخرى في مناطق العودة. فالذين يرغبون في العودة إلى ديارهم يخشون على أمنهم، وبالتالي فإن عدد العائدين لا يزال محدودا. كما تسببت العمليات الأمنية المستمرة، وانتشار الأجهزة المتفجرة المرتجلة والافتقار إلى الخدمات العامة في العدول عن العودة. لا بد أن تظل العودة طوعية، عندما تتوافر الظروف المؤاتية.

يقيد نقص التمويل أيضا قدرتنا على القيام بأكثر من ذلك. لقد استنفدت الاحتياجات المتزايدة، الإسهامات السخية المقدمة استجابة للنداء الذي أطلقناه العام الماضي. وهذا العام، جرى تلقي ١١ في المائة فقط من ١,٢ بليون دولار مطلوبة خلال هذا العام. وتعطلت خلال الأسبوع الماضي، الخدمات الصحية في مخيم أربات في السليمانية بسبب نقص التمويل. وخلال شهر نيسان/أبريل، جرى مرة أخرى تقييد توزيع الأغذية في محافظة دهوك، وهي المنطقة التي تضم أكبر عدد من المشردين داخليا، وقدمت نصف الحصص الغذائية فقط، لأولئك الذين يعيشون خارج المخيمات. وعلى هذا المنوال سينهار خط الإمدادات الغذائية بشكل كامل خلال شهر حزيران/يونيه.

وسيتم إصدار خطة الاستجابة الإنسانية الجديدة في بروكسل في ٤ حزيران/يونيه. وآمل أن تتبرع الأطراف المانحة بسخاء.

تظل التوقعات الإنسانية في العراق مقلقة للغاية. وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة سبعة أضعاف في غضون أقل من عام. ومن المرجح تزايد هذا العدد، قبل نهاية هذا العام، مع استمرار النزاع، والتخوف من انتشار عمليات الانتقام الطائفي في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا.

ويجب علينا أن نقوم بالمزيد لحماية المدنيين العراقيين من هذه المستويات المرتفعة من أعمال العنف. ويجب أن نعمل على توسيع نطاق المساعدات المقدمة للمتضررين في جميع أنحاء البلد. وتتطلب تلبية الاحتياجات الإنسانية في العراق عملا جماعيا. لكن المساعدات الإنسانية لوحدها لن تفرز حلا للأزمة في العراق. حيث يجب حل النزاعات السياسية والأمنية الجارية من أجل إنهاء تشرد ومعاناة ربع سكان البلد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أموس على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): سيدتي الرئيسة، إسمحوا لي في البداية أن أكرر تهنئتي لليتوانيا على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر، وأود الإشادة بجهود البعثة الدائمة للأردن على إدارتها المتسمة بالكفاءة لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي، ومن دواعي سروري أن أرحب بالسيد يان كوبيتش الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الإعلامية الأولى بالإضافة إلى السيدة فاليري أموس على إحاطتها الإعلامية المؤثرة.

يواجه العراق تحديات غير مسبوقة تتمثل في ظاهرة جرائم الإرهاب التي تتطلب من المجتمع الدولي العمل الجماعي الجاد والسريع لمواجهتها والتعامل الفاعل معها، وكما أشار السيد وزير الخارجية الدكتور إبراهيم الجعفري خلال زيارته الأخيرة إلى نيويورك، وأقتبس من حديثه "نحن أمام مشكلة الإرهاب وهي من جنسيات متعددة، ولسنا أمام مشكلة عراقية – عراقية وليس أمام مشكلة عراقية – عربية، نحن أمام مشكلة معولمة أي أن كل دول العالم من أقصى قارتها إلى أدناها ساهم أفرادها ومواطنوها في المشاركة، ويكفي أن نقول بكل بصراحة، إن هناك إرهابيون يحملون جنسية ٦٢ دولة، يوجدون في العراق ومن خلفيات متعددة".

ومن هنا نعرب عن تقديرنا للموقف الدولي الداعم للعراق، والمتمثل في تشكيل التحالف الدولي لمساندة العراق وإصدار القرارات المعنية بمكافحة الإرهاب من مجلسكم الموقر ومن ضمنها القرارات ٢١٧٠(٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) التي تفتقر مع كل الأسف للتنفيذ الكامل من قبل الدول الأعضاء. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها العراق وشركاؤه في مجال محاربة إرهاب تنظيم داعش وتصفية الآلاف من عناصره، إلا أن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يزال مستمرا، وعليه أطلب من مجلسكم الموقر التأكيد على جميع الدول الأعضاء بأن تلتزم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وخاصة القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير على المستوى الوطني من أجل وقف تدفق المقاتلين الأجانب للانضمام إلى تنظيم داعش في العراق وسوريا، وسائر الأفراد والجماعات والكيانات المرتبطة بتنظيم داعش.

ونشدد مرة أخرى على عدم إمكان دحر الإرهاب إلا من خلال اتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول، يقوم على مشاركة جميع الدول الأعضاء وخاصة دول الجوار وتعاونها بفعالية لمنع التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها وشل حركتها، ليتسنى وأدها في العراق وسوريا، ومنع توسعها إلى بقية دول المنطقة، فمن غير الواقعي أن نعمل على دحر تنظيم داعش في العراق نهائيا ويبقى تنظيم داعش يتحرك بحرية في سوريا، والأعوام الماضية خير برهان على ذلك، مما يعيدنا إلى الموقف العراقي الثابت المتعلق بضرورة إيجاد حل سلمي في سوريا ومواجهة

تنظيمات داعش والكيانات التابعة لتنظيم القاعدة، لاستتباب الأمن والاستقرار في البلدين.

إن العراق فضلا عن مواجهته إرهاب تنظيم داعش داخل أراضيه وتصديه لوحشيته وعنفه، فهو يواجه في نفس الوقت كارثة إنسانية خلفها وقوع عدد من مدن العراق في قبضة الإرهاب، تتجسد في نزوح أعداد كبيرة من المدنيين خارج مدنهم إلى مناطق أكثر أمانا، فالمعاناة التي يعيشها ما يناهز مليونين وستمائة ألف من العراقيين النازحين كبيرة ويصعب إنهاؤها. وهنا، أود أن أذكر بإعلان الأمم المتحدة خلال شهر آب/أغسطس الماضي أن الوضع في العراق أصبح حالة طوارئ من المستوى الثالث وهو أعلى تصنيف لحالات الطوارئ.

لقد ازداد هذا الأمر سوءا، وبات يشكل عبئا كبيرا على الحكومة العراقية، بل وحتى على منظومة الأمم المتحدة التي تعمل داخل العراق لاحتواء هذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة، ومن شأن ذلك تعميق التهديدات والأخطار التي تعصف بمناطق العراق المتضررة، وتسعى الحكومة العراقية لوضع خطط للوقوف على جميع الأبعاد الإنسانية ووضع برامج للمساعدة وتقديم ما يمكن من الخدمات الصحية والمياه والرعاية الطبية والتعليم والرعاية النفسية على صعيد المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من الاستجابة الدولية الكبيرة وبمختلف الوسائل كالمساعدات المالية واللوجستية، فإن حجم حالة الطوارئ وعدم القدرة على التنبؤ بتطوراتها في العراق، وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مساحات كبيرة من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش لا يبقيان سوى القليل من الخيارات أمام هذه الأزمة، إذ باتت المدن والمناطق التي تستضيف النازحين داخل العراق تعاني من شدة الضغوط التي تفوق طاقتها ومقدرتها في مختلف المجالات، مما يضع المزيد من الضغوط على الحكومة العراقية فيما يخص تغطية جميع الاحتياجات. وبالتالي، لا يوجد حل للمأساة الإنسانية لملايين النازحين إلا عن طريق تحرير مدنهم، من تنظيم داعش بأسرع وقت ممكن، ومن ثم ضمان رجوع هؤلاء النازحين إلى مناطق سكناهم وإعادة تعمير مدنهم. لذلك، نطالب المجتمع الدولي والشركاء في الحرب ضد الإرهاب بتعبئة الموارد وتكثيف الجهود والمساعدات الدولية من أجل دحر الإرهاب بأسرع وقت.

إن جرائم تنظيم داعش التي ارتكبها ضد المدنيين العراقيين، صنفت بحسب تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الصادر في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٥ جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وحتى جرائم إبادة جماعية والتي شملت كافة فئات وأطياف المجتمع العراقي، من مسيحيين وأيزيديين وشبك والتركمان الشيعة والأكراد والعرب السنة والشيعة.

بالإضافة إلى كل ذلك، قام هذا التنظيم الوحشي، وبصورة ممنهجة، بتدمير ونهب التراث الثقافي العراقي الذي هو جزء من التراث العالمي، مستهدِفا المواقع الثقافية والدينية والمكتبات والمتاحف لغرض تطهير التنوع الثقافي وكمصدر لتمويل نشاطه.

ويهدف تنظيم داعش إلى تدمير التنوع الثقافي وإبادة الذاكرة الجماعية للعراقيين، بل وزعزعة الاستقرار والتناغم الاجتماعي في البلد، عبر تهديد تنوع هوياتهم الثقافية، الذي يؤدي إلى عرقلة جهود الحكومة العراقية لإعادة الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية والتوافق الاجتماعي.

ولمواجهة هذا التحدي، عمدنا بالشراكة مع ألمانيا الاتحادية، وبدعم من منظمة اليونسكو، إلى تشريع قرار جديد يصدر في الجمعية العامة للأمم المتحدة مكملا لما صدر سابقا عن مجلس الأمن، من شأنه التأكيد على الدول الأعضاء الحفاظ على الممتلكات التاريخية والإرث الحضاري العراقي كجزء من الحضارة الإنسانية. وإن تدمير التنوع الثقافي جريمة يجب ألا تمر دون عقاب. ونحن نحث الدول الأعضاء، من هذا المنبر، على دعم هذا القرار في الجمعية العامة.

إن دحر كيان داعش الإرهابي هو غاية لا بد من إدراكها، ليس فقط لدوافع أمنية تنطوي على منظور الحفاظ على سلامة وأمن حدود ووحدة أراضي دولة أو مجموعة من الدول من الخطر الذي يحمله هذا الكيان، أو لدواعي ترتبط بالممارسات والأعمال الوحشية التي يقوم بها هذا التنظيم، والتي تهدف إلى نشر الخراب والدمار في الدول التي يتخذ منها ضحية له، بل يتعداها إلى بعد آخر، وهو البعد الإنساني الذي لا يمكن السكوت عن الآثار التي يتركها وراءه كتشريد الملايين من المدنيين. وهو ما يضعنا جميعا أمام مسؤولية إنسانية لا مناص منها، وهي حماية المدنيين، وإيقاف عجلة الدمار، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمتضررين، وبالأخص الأطفال والنساء وحماية المقدسات وتنوع الفكر الذي مضى على وجوده آلاف من السنين وإلى يومنا هذا.

وفي ظل هذه التحديات، تبذل حكومة بلدي شتى الجهود على المستوى الداخلي للمضي قدما على المسار الديمقراطي وحماية المكتسبات الديمقراطية التي أكد عليها الدستور. سواء من خلال تسريع إقرار قانون العفو العام ومشروع قرار الحرس الوطني ومشروع قرار المحكمة الاتحادية العليا، والاتفاق الأخير مع حكومة إقليم كردستان، والتي تصب كلها في تعزيز المصالح الوطنية.

وعلى نفس المنوال، تبذل حكومة بلدي جهودا مستمرة لتعزيز العلاقات مع دول الجوار، وإن التطور الإيجابي الحاصل في العلاقات مع المملكة العربية السعودية، وإعلان إرسال سفيرها قريبا إلى بغداد، وقيام دولة الكويت مشكورة بتأجيل دفع التعويضات العراقية، كلها دلائل تؤكد على نجاح جهود العراق في إعادة العلاقات إلى أفضل أوقاتها. كما تؤكد الحكومة العراقية على استمرار التزامها القانوني والإنساني بالتقدم في ملفي المفقودين والأرشيف الكويتي، وتنظر حاليا في استغلال أحدث التقنيات المتوفرة لتسريع عملية الكشف عن المفقودين الكويتيين.

ختاما، يعمل العراق حاليا في ظل تحديات أمنية جسيمة وظروف اقتصادية لا يمكن أن تواجهها دولة بمفردها. ومن هنا نثمن دور شركائنا الدوليين والإقليميين، كما نثمن جهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم المشورة والدعم لحكومة العراق. ونشيد بشجاعتهم في الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها بلدي.

ونتمنى للسيد كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام النجاح في مهمته، ونكرر دعم ومساندة العراق، له ولفريق عمله، في أداء مهمته المكلف بها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.